



PROVISIONAL
A/36/PV.90
15 December 1981
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة

محاضر حرفي مؤقت للجلسة التمهيدية

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، الساعة ١٠.٣٠

(قبرص)

السيد مافروماتيس
(نائب الرئيس)

الرئيس :

— تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤] (تابع) :

(ب) مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية :

١ ' تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

.../...

يتضمن هذا المحاضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستابع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحاضر .

٢٠ مشروع قرار

٣٠ تقرير اللجنة الخاصة

— مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار [٢٨] :

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

(ج) تقرير اللجنة الخاصة

— التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية [٢٩] :

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

(ج) تقرير اللجنة الخاصة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥

مواصلة نظر الهند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

(ب) مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية:

'١' تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام

الطاقة النووية في الأغراض السلمية (A/36/48) ؛

'٢' مشروع قرار (A/36/L.11/Rev.1) ؛

'٣' تقرير اللجنة الخامسة (A/36/798) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يذكر السادة الأعضاء أن مناقشة الهند ١٤ من جدول

الأعمال انتهت في الجلسة العامة الحادية والخمسين في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، وان التصويت على مشروع القرار (A/36/L.11) قد تأجل للسماح بمزيد من المشاورات بشأن مشروع القرار . بالإضافة الى دراسة آثاره المالية . ولقد قُدم الآن مشروع قرار معدل ، وهو وارد في الوثيقة

(A/36/L.11/Rev.1) .

وأعطي الكلمة لمندوب يوغوسلافيا ليقدم مشروع القرار .

السيد سيلوفيك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : بعد عرض وتقديم مشروع القرار

(A/36/L.11) الخاص بمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وخلال مناقشة هذا الهند وتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، جرت مفاوضات مكثفة حول مضمونه بين المشاركين في تبني مشروع القرار ، وممثلي المجموعات الأخرى من الدول الأعضاء .

وكما أوضحنا ، فان هدفنا كان الوصول الى اتفاق والى توافق آراء حول مشروع القرار . ويسعدني أن أكون الآن في موقف يسمح لي بأن أعلن أنه قد أمكن تحقيق هذا الهدف . ويتعين

توجيه الشناء الخاص الى ممثلي البلدان التي عنيت مباشرة بالمفاوضات على جهودها التي أسهمت في الوصول الى حلول بناءة ومقبولة بصفة عامة .

ونتيجة لهذا فأمام الجمعية العامة الآن مشروع قرار جديد وارد في الوثيقة A/36/L.11/Rev.1 ومن دواعي سروري الخاص أن أبلغ الجمعية العامة أن الدول التالية قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار: النمسا ، بلجيكا ، ايطاليا ، اليابان ، تركيا .

ان هذه الحقيقة الهامة تعكس قدرا كبيرا من الانسجام في الرأي بشأن مضمون مشروع القرار الذي أمكن التوصل اليه أثناء المفاوضات .

واسمحوا لي أن أشير الى خطأين وقعوا في طبع مشروع القرار في النص باللغة الانكليزية . ففي الفقرة ٨ من الديباجة وبعد عبارة " meeting the increasing energy " فان كلمة " requirements " يجب أن تحذف وبذلك نقرأ الجزء الأخير من الفقرة كالتالي : " meeting the increasing energy and other requirements of many countries, particularly developing ones. " أما الخطأ الثاني فقد ورد في الفقرة ٨ من المنطوق . فقد سقطت كلمة " صغيرة small " التي تسبق كلمة " أمانة secretariat " ويجب اضافتها حتى نقرأ العبارة كالتالي : " . . . أمانة صغيرة of a small secretariat " .

وان نضع في الأذهان أهمية مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، فان بلدانا كثيرة أولت اهتماما كبيرا للاعداد له . وان الاتجاه الرئيسي لمشروع القرار سيسهم في العمل المثمر للجنة التحضيرية ، واننا نتوقع أن توافق الجمعية العامة بتوافق الآراء عليه ، وبذلك تمهّن عن تأييدها وتعطي خطوطا توجيهية لعمل اللجنة التحضيرية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة لمندوب المملكة المتحدة الذي طلب

الحديث نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

الآنسة سولسبي (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أتحدث نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، بشأن مشروع القرار (A/36/L.11/Rev.1) والذي يتعلق بالمؤتمر الخاص باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والذي سيعقد في جنيف في أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ . ان الدول العشر مقتنعة بأن النص المعدل لمشروع القرار (A/36/L.11) ينهني اعتماده بتوافق الآراء . ومع ذلك فاننا نشعر أنه من الضروري أن نعرب عن قلقنا ازاء المنهج الذي اتخذه المشاركون في تهني النص الأصلي لمشروع القرار ، منذ البداية .

ان الدول العشر مقتنعة بأن كل الأطراف المعنية تدرك الرغبة في الوصول الى توافق في الرأي حول مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع الهام . لذلك فاننا نشعر بخيبة الأمل نتيجة للفرص المحدودة التي أتاحت لنا من جانب واضعي مشروع القرار للتعقيب على النص الأصلي له قبل عرضه على الجمعية . ونتيجة للافتقار الى التشاور فان النص الأصلي تضمن عددا من الأحكام لم تكن مقبولة من الدول العشر . ان قلقنا الرئيسي ينصب على أن النص كما ورد في المشروع الأصلي لم يول اعتبارا كافيا لمقررات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الخاص باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، كما هي واردة في تقرير تلك اللجنة الواردة في الوثيقة (A/36/48) ، وبصفة خاصة في مرفق تلك الوثيقة . ان الرأي الثابت للدول العشر هو أن الجمعية العامة لا يجب أن تحكّم مسبقا على مقررات تدخل في صلاحيات اللجنة التحضيرية فيما يتعلق بالمبادئ والوثائق وفترة انعقاد الاجتماعات وطبيعتها .

وبالاضافة الى هذه النقطة الأساسية ، فان الدول العشر قد شعرت بالحيرة لعدم وجود أية اشارة في المشروع الأصلي في الوثيقة (A/36/L.11) للجنة المعنية بضمانات التوريد . ان قرار الجمعية العامة ١١٢/٣٥ قد عكس الأهمية التي تعلقها الدول العشر على عمل اللجنة المعنية بتأمين الامداد وذلك في اطار المؤتمر الخاص باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. اننا نعتقد أنه في حين ينهني عدم وجود تداخل بين عمل هذين الجهازين المتميزين ، فان نتائج عمل اللجنة المعنية بتأمين الامداد يجب أن يؤخذ في الاعتبار بطريقة كاملة .

وبعد تسجيل المشكلات التي صادفتها الدول العشر في بحث المشروع الأصلي (A/36/L.11) فإننا نسلّم بأن نص توافق الآراء المعروض علينا الآن يشكل تحسنا كبيرا على النص الأصلي خاصة ، لأنه من وجهة نظرنا ، فإن النص يوضح أن اللجنة التحضيرية هي التي تتخذ كل المقررات فيما يتعلق بالاعداد للمؤتمر . ان الدول العشر تعلق أهمية كبرى على العملية التحضيرية لهذا المؤتمر ، وتود أن تبرز بصفة خاصة ضرورة العمل في اطار مبدأ توافق الآراء . وانا ما أردنا للمؤتمر أن يحقق النجاح ، فمن الواضح أن الابقاء على هذا المبدأ سيكون له أهمية أساسية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية الآن مقرا حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.11/Rev.1 ، بعد ادخال التصويبات التي أعلنها الآن السيد ممثل يوغوسلافيا . ان الأثار المالية والادارية المترتبة على مشروع القرار واردة في تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/36/798 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/36/L.11/Rev.1 ؟
اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٦ / ٧٨) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لتلك الوفود التي ترغب في تحليل تصويتها بعد التصويت . هل لي أن أذكر السادة الأعضاء بأن البيانات التي تلقى تحليلا للتصويت يجب ألا تزيد عن ١٠ دقائق .

السيد شيرمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي يرحب بما ورد من توصيات في هذا القرار والواردة في ملحق تقرير اللجنة التحضيرية والتي عهدت اليها الجمعية العامة بمهمة التحضير والتجهيز للمؤتمر . ونرحب بقرارات أخرى تقدم اسهامات هامة لانجاح المؤتمر عن طريق التقدم في عمل اللجنة الخاصة بضمانات الامداد التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والمقرر الخاص بايلاء اعتبار كامل لعمليها .

وفي هذا الخصوص ، فان وفد بلادي يود أن يسترعي الانتباه الى الجهود المبذولة في مجال لجنة ضمانات الامداد ، عن طريق فريقها العاملين المنشأين حديثا الخاصين بمبادئ التعاون في ميدان الطاقة النووية وفقا للتفويض المعطى للجنة وحول الأجهزة الخاصة بالتصرف . اننا نعتقد بأن جهود الفريقين يتعلقان مباشرة بأهداف المؤتمر واللجنة التحضيرية ، كما أن المؤتمر نفسه يود أن يستفيد بصورة كاملة من التقدم الذي تم احرازه .

وفيما يتعلق بالمسألة العامة الخاصة بمبادئ التعاون حول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية فان رغبة وفد بلادي في المشاركة في اتفاق الرأي حول القرار الحالي لا يجب أن تفسر على أن الولايات المتحدة تشارك في النواحي المتعلقة بالمبادئ التي أعيد التأكيد عليها في القرارات السابقة التي تم التوصل اليها باتفاق الرأي . وعلى سبيل المثال ، المشاركة في القرار الذي اعتمد

باتفاق الرأي في ١٩٧٧، القرار ٥٠/٣٢، الذي أشير إليه في النص الحالي. فلقد ذكر وفد بلادي آنذاك أننا كنا نفضل قراراً أكثر توازناً حول تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وهو واحد من القرارات التي تسلم بخطر الانتشار النووي وانتشار التكنولوجيا النووية. وعلى كل حال، فلقد ذكرنا أننا رغبتنا في تأييد القرار ٥٠/٣٢ كتسليم بدواعي قلق العالم النامي ورغبته في الحمل نحو التوصل إلى تحقيق نتيجة بناءة. وأعرّبنا عن الأمل في أن منهجنا يقوم على التعاون وليست المواجهة حول هذه القضايا هو الذي يجب أن يسود.

وفيما يتعلق بمسؤولية الدول المتقدمة في الميدان النووي بالنسبة لمساعدة البلدان النامية في هذا المجال فقد تم التأكيد عليه في القرار ٥٠/٣٢ وأعيد التأكيد عليه في الفقرة السابعة من ديباجة القرار الحالي، فقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية بالقدر الكافي استعدادها في مساعدة البلدان النامية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وسنواصل القيام بذلك. ومع أن التزامنا الحقيقي في هذا الخصوص يتعلق بالمادة الرابعة من اتفاقية عدم الانتشار وكذلك بالأطراف فيها. وفيما يتعلق بنقل المواد النووية للأغراض السلمية والتكنولوجيا المتعلقة بها فنحن على استعداد لكي نفعل ذلك بطريقة تتفق مع اعتبارات عدم الانتشار وبموجب ضمانات دولية ملائمة يتفق عليها، والتي تطبق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبدلاً من المنازعة في قرار تم اعتماده باتفاق الرأي في الماضي وبروح التوافق، وإن نقدر الجهود الضخمة التي تبذل حول القرار الحالي، كتلك التي بذلت حول القرارات السابقة السابقة، الإشارة إليها تلبية لوجهات النظر المختلفة، فإن وفد بلادي كان راغباً في الانضمام إلى توافق الآراء حول النص النهائي. وفي هذا الخصوص، نحث على مواصلة الجهود من جانب كل المشاركين حتى يؤخذ في الاعتبار رأي الآخرين.

نحن نتطلع إلى المشاركة في المزيد من المداولات في اللجنة التحضيرية حيث أنها تعمل على تسهيل الوصول إلى نتيجة مرضية للجميع من أجل المؤتمر.

السيد كيرجين (كندا) (الكلمة بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يتقدم بتعقيبات موجزة حول اتفاق الرأي الذي أمكن التوصل إليه فيما يتعلق بمشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/36/L.11/Rev.1، ويود وفد بلادي في البداية، أن يعبر عن تقديره لتلك الوفود التي عملت

بطريقة بنائية ولساعات طويلة بنحية الوصول الى صيغة مقبولة للعناصر التي يتكون منها هذا القرار، وهي عملية شارك فيها وفد بلادي بنشاط . وفي الواقع ، فان النص الحالي يعتبر تحسنا كبيرا على النص الأصلي الوارد في الوثيقة A/36/L.11.

اننا نقرب بسرعة من مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، والمناقشة المقبلة لهذا الموضوع سوف تجرى على عتبات هذا المؤتمر . وعام ١٩٨١ سيكون عاما حاسما ، واتفاق الرأي الذي جددناه ، مرة أخرى اليوم سيكون له أهمية أساسية اذا ما أردنا أن ننجح في جهودنا . لذلك نأمل في أن تسود نفس الروح خلال المؤتمرات التحضيرية التي سوف تؤدي الى المؤتمر ذاته ، وخاصة خلال انعقاد المؤتمر نفسه .

ولدى وفد بلادي تعقيب على نص القرار اننا نفسر العبارة التي تقول " الاحتياجات المشروعة في مجال الطاقة النووية " الواردة في الفقرة السابعة من الديباجة وعبارة " الاحتياجات المتزايدة من الطاقة وغيرها " الواردة في الفقرة الثامنة من الديباجة ، على أنهما يتعلقان فقط بالاستخدامات السلمية والاستخدامات غير التفجيرية للطاقة النووية . وحكومة كندا من ناحيتها لا تستطيع أن تتصور أو المشاركة في التعاون التقني الدولي أو تعزيزه لأي فرض خلاف ذلك ، وعلاوة على ذلك فان حكومة بلادي تعتبر أنه طالما أن نظام الضمانات الدولية والذي تديره الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يتم تنسيقه بحيث يتفق مع متطلبات عدم الانتشار فستكون هناك حاجة لمزيد من الترتيبات الثنائية. وسوف ترحب كندا بنظام ضمانات دولي أكثر شمولا وسوف تواصل العمل على تحقيق هذا الهدف .

وتعتبر كندا أن مؤتمر الأمم المتحدة سوف يلعب دورا رئيسيا . وفي السنوات الثلاث الماضية وتحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية فان عددا من الخطوات قد تم اتخاذها أو يجري اتخاذها في تقييم الدورة النووية ، واللجنة المعنية بضمانات الامداد وعملية تخزين البلوتونيوم . هناك حاجة لاستعراض ذلك الموقف واجراء حصر له والوصول الى نتائج . وهذا المؤتمر يمكن أن يسهم اسهاما قيما ، وحكومة بلادي تعتبر أن المؤتمر هو اجراء للدعم وليس نقطة انطلاق للمجهول .

وأخيرا وكما قلنا في التفسيرات الماضية فان كندا كمورد مسؤول للمادة النووية ، ومصدر لتكنولوجيات المفاعلات النووية مهمة اهتماما حيويا بتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي احداث تطوير نظام فعال لعدم الانتشار . فاذا أردنا انجاح هذا المؤتمر كما نتمنى له فيجب ابقاء هذه الأبحاث في الأذهان ، ويجب على عدد من الدول المشاركة في المؤتمر أن تتحلّى بالمسؤولية وضبط النفس .

السيد بلومبيرج (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد فنلندا يرحب بتوافق الآراء حول مشروع القرار A/36/L.11/Rev.1 ، الذي أعتمد توا . ويسعدنا أن نلاحظ أن نص القرار المعروض علينا يتميز بتحسن كبير على النص الأصلي . ان وفد بلادي - من جانبه - قد سحنت له الفرصة للمشاركة في المشاورات المكثفة التي أسفرت عن نص مقبول للجميع .

ان فنلندا تنظر الى مؤتمر الأمم المتحدة في إطار هذين أساسيين مرتبطين ، يجب متابعتهما في وقت واحد وقد وردا في القانون الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك في معاهدة عدم الانتشار . أولا ، يجب تعزيز التعاون الدولي في مجال نقل المواد والأجهزة والتكنولوجيا النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ثانيا ، يجب تعزيز نظام عدم الانتشار . ان هذين الهدفين مرتبطين فيما بينهما لأن درء أخطار الانتشار من شأنه أن يزيل المراقيل التي تعترض التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الجهاز الدولي المسؤول عن نواحي تعزيز استخدامات السلمية للطاقة النووية . وعليه نلاحظ بارتياح أن هذه الوكالة سوف تلعب دورا أساسيا في مختلف مراحل المؤتمر وأثناء المؤتمر نفسه . واننا نولي أهمية خاصة لعمل لجنة تأمين الامدادات ، التي شكلتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٨٠ . هذه اللجنة تعني بمواضيع تعتبر أساسا للتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وبدون تقدم كبير في أعمال لجنة تأمين الامدادات سيكون من الصعب أن يبلغ مؤتمر الأمم المتحدة أهدافه . ولضمان نجاح المؤتمر ، فان اعداده يجب أن يجرى بصورة منظمة وبروح التعاون . كما أن مبدأ توافق الآراء يجب أن يحترم ، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار خصائص المشاكل المرتبطة بالتعاون الدولي في هذا المجال . ونحن على يقين من أن اللجنة التحضيرية ، من واقع اختصاصاتها ، سوف تنجح في المهمة الموكلة اليها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا من النظر في البند ١٤ (ب) من جدول الأعمال . وأود أن أعرب عن تقديري للجهود التي بذلتها الوفود للتوصل الى توافق في الآراء حول القرار الذي أعتمد توا .

نظير البند ٢٨ من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار :

(أ) تقرير الأمين العام (A/36/697)

(ب) مشروع قرار (A/36/L.18)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/36/732)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل سيراليون ليقدم مشروع القرار

.A/36/L.18

السيد كوروما (سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن بلغاريا ، بلديف ، نيوزيلندا ، النرويج ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، سنغافوره ، سرى لانكا ، ترينيداد وتوباغو ، اوغندا ووفد بلادى ، يشرفني ويسعدني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.18 ، المعنون " مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار " .

أن الغرض من مشروع القرار هو أن تقوم الجمعية العامة بتوفير ما هو لازم لعقد الدورة الحادية عشرة للمؤتمر . لعلمكم تتذكرون أن الدورة الأولى لهذا المؤتمر التاريخي انعقدت من ٣ الى ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، هنا في نيويورك . وأن الأمين العام ، عند افتتاح هذه الدورة ، أعلن أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار هو أول مؤتمر ينعقد حول موضوع البحار والمحيطات منذ حصول عدد كبير من البلدان النامية على استقلالها ، وأن هذا أمر له أهمية تاريخية كبرى .

وأكد أيضا على أهمية المؤتمر بالنسبة للدول الأعضاء ، وضرورة التوفيق بين المصالح المختلفة التي ينطوى عليها عمل المؤتمر ، وقال أن الهدف الأساسي هو وضع أساس قانوني متفق عليه وقادر على البقاء ، بغير صراع ولمصلحة الانسانية بأسرها .

أشار الأمين العام كذلك الى أن هناك احتمالا كبيرا بأن أسباب النزاعات بين الأمم سوف تزداد الا اذا تم التوصل الى اتفاق حول نظام للبحار .
 هذه المقاصد الأساسية للمؤتمر التي أشار اليها الأمين العام في ذلك الحين لا تزال سليمة الى اليوم . وما يشهد على الأهمية التي توليها الدول والمجتمع الدولي لهذا الموضوع ، هو أن أحد الموضوعات التي تكرر ذكرها في معظم البيانات التي أدلى بها خلال المناقشة العامة في بداية هذه الدورة للجمعية ، كانت بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، والحاجة الى اقتسام عادل ومنصف لموارد المحيطات ، ولا تفاقية توفر تسويات منصفة على قدر الامكان لهذه الأمور .

ان سيراليون حضرت الدورة الأولى للمؤتمر ، وبعد سبع سنوات من المفاوضات والمشاورات فان حكومة بلادي لا تزال تعلق أهمية كبرى على هذه المسألة . وعلى احتمال التوصل الى نص متفق عليه وشامل لقانون البحار . ان أهمية تحقيق ذلك واضحة ، لأن ذلك سيكون المرة الأولى بالنسبة للأمم عالمنا ، القديم والجديد ، الغني منها والفقير ، وبصرف النظر عن اتجاهاتها السياسية ، سوف تكون قد أتاحت لها الفرصة لتجلس معا لكي تضع القواعد التي يجب أن تحكم استعمال واستغلال موارد تراثنا المشترك في البحار والمحيطات .

ان مشروع القرار A/36/L.18 ، في ديباجته ، يشير الى القرارات السابقة التي اعتمدها الجمعية العامة وانعقدت على أساسها المؤتمر . وان مقرر المؤتمر يتعلق بعقد دورته الحادية عشرة من ٨ آذار/مارس الى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٢ ، واجتماع لجنة الصياغة وتوفير التسهيلات اللازمة لمجموعة الـ ٧٧ للاجتماع قبل الدورة الحادية عشرة ، أي من ٣ الى ٥ آذار/مارس ١٩٨٢ . وفي ديباجته أيضا ، فان الجمعية العامة سوف تحيط علما بتقرير الأمين العام فيما يتعلق بإنشاء زمالة تذكارية في ميدان قانون البحار تمجيدا للمساهمة الفذة التي قدمها الرئيس الراحل للمؤتمر هاميلتون شيرلي اميراسنغ ، في أعمال المؤتمر .

وقد دعيت الجمعية العامة في مذئوق مشروع القرار الى أن توافق على عقد الدورة الحادية عشرة للمؤتمر ، وهي الدورة الختامية التي تتخذ فيها المقررات في الفترة من ٨ آذار/مارس الى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٢ ، مع تمديد لها اذا ما لزم الأمر ، من أجل إنهاء عملها ، وانعقاد لجنة صياغة المشروع للمؤتمر من ١٨ كانون الثاني/يناير الى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٢ .

وفي منطوق القرار أيضا ، فقد طلب من الأمين العام أن يستشير حكومة فنزويلا من أجل اتخاذ الترتيبات اللازمة للتوقيع على الوثيقة الختامية وفتح باب التوقيع على الاتفاقية في كراكاس في أوائل ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ .

والفقرة الأخيرة من المنطوق تدعو حكومات الدول المشاركة في المؤتمر ، وكذلك الجامعات والمؤسسات الخيرية وغيرها من المؤسسات القومية والدولية المهمة بالأمر ، الى المساهمة بمنح زمالات دراسية في موضوع قانون البحار بالشكل الذي أوصى به الأمين العام في تقريره A/36/697 تخليدا لرئيس اللجنة الراحل هاملتون شيرلي أميراسنغ . وسوف يكون هذا تقديرا صغيرا لـ ما أسهم به أميراسينغ في قانون البحار .

وكما سبق ان قلت فان المؤتمر قد قرر أن تكون دورته الحادية عشرة هي دورة صنع القرار الأخيرة للمؤتمر وأن الانتهاء الناجح من هذه العملية سوف يعزز كثيرا احتمالات التعاون الدولي ولكنه سوف يعطي حيوية ومعنى للأمم المتحدة ككل ، كجهاز ضروري لادارة تراثنا المشترك وحل المشكلات الناجمة عن ذلك .

وبهذه الروح فانني أود أن أناشد كل الحكومات التي قد تغريها الميزة التكنولوجية الحالية أو اعتبارات أخرى ان تفكر في السير بمفردها ، وأن تتغلى عن مثل هذا الاغراء لأنها سوف تقوض من دعائم الثقة في عملية التفاوض الدولي . ومن هنا فانه من الحيوى أن يلتزم جميع المشاركين فسي أعمال المؤتمر بالعمل على انجاح هذه المهمة الخطيرة الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار .

قبل أن أختتم كلمتي أود أن أشيد بالسفير تومي كوه رئيس المؤتمر الذي بغير جهوده وقدراته فان التقدم الذي أحرز في الدورة السابقة ما كان يمكن أن يتحقق .

السيدة اليس (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية التي تقوم بها

حكومة فنزويلا من أجل التوقيع على الوثيقة الختامية ومن أجل فتح باب التوقيع على الاتفاقية في كراكاس في أوائل ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، يسعدني أن أعلن أن حكومة فنزويلا كانت على اتصال مع المشمل الخاص للأمين العام بغية القيام بالترتيبات اللازمة .

وتنوي حكومة بلادي أن تكثف من المشاورات اللازمة من أجل عقد هذا الاجتماع . ونحن ندرك الأهمية الكبرى لقانون البحار بالنسبة للمجتمع الدولي ولن نألو جهدا من أجل انجاح هذا الاجتماع التاريخي في كراكاس .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف تبت الجمعية العامة في مشروع القرار A/36/L.18 . وتقرير اللجنة الخامسة حول الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار هذا وارد في الوثيقة A/36/732.

وحديثا لم يطلب اجراء تصويت ، هل لي أن أعتبر ان أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار .

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٦/٧٩) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ٢٨ من جدول الأعمال .

البند ٢٩ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية :

(أ) تقرير الأمين العام (A/36/317 و Add.1 و Add.2) ؛

(ب) مشروع قرار (A/36/L.19 و Corr.1) ؛

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/36/793) .

السيد لوزينسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

يشيد الاتحاد السوفياتي بالدور المتزايد الذي تلعبه منظمة الوحدة الافريقية على الساحة الدولية . ان هذه المنظمة قد أصبحت قوة معترف بها ومؤثرة تميز وتعمل على حل المشكلات العاجلة في عالم اليوم وذلك في صلتها بالنضال من أجل الأمن الدولي وضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد .

ان أنشطة منظمة الوحدة الافريقية التي تتركز على التحرير الكامل للقارة الافريقية من العنصرية والاستعمار وتعزيز استقلال البلدان الافريقية فضلا عن تعزيز دور هذه البلدان في التعاون الدولي ودعم السلم والأمن الدوليين كان دائما موضوع تعاطف وتأييد من جانب الاتحاد السوفياتي .

أن الصعاب التي نجمت عن استقلال أفريقيا قد زاد من تعقيدها تدخل البلدان الامبريالية في شؤون الدول الافريقية . ان هذه الدول تتابع علانية سياسة تهدف الى التقارب مع نظام جنوب افريقيا الذي ليس فقط الحارس الخاص للأيد يولوجية العنصرية الخاصة بالفصل العنصري ، ولكنه تحول منذ فترة طويلة الى قبضة حديدية للامبريالية الدولية ، من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية ذات السيادة ولتقويض دعائم حركة التحرر الوطني في افريقيا . وياله من عار أن يسوى الامبرياليون بين حركات التحرر الوطني والارهاب ويقوم الامبرياليون في نفس الوقت بتقديم دعم علني لحكومة بريتوريا الارهابية ، ويشجعونها بلا خجل للقيام بعدوان مباشر على الدول الافريقية المجاورة . ان ممثلي الدول الافريقية قد أعلنوا ، عن حق ، في الجمعية العامة ان العدوان الاجرامي الذي شنته جنوب افريقيا في آب/ اغسطس هذا العام ضد أنغولا يرتبط ارتباطا مباشرا بحقيقة ان دولا غربية ثلاث منعت مجلس الأمن في نيسان/ ابريل من فرض عقوبات الزاميه وشاملة ضد جنوب افريقيا ، وان محاولة جنوب افريقيا من خلال المرتزقة للاطاحة بحكومة جمهورية سيشيل يجب النظر اليها في ضوء حق النقض الذي استعملته الولايات المتحدة ومنع مجلس الأمن من ادانة عدوان جنوب افريقيا على أنغولا .

ان الدوائر الامبريالية تحاول أن تدخل الدول الافريقية في كتلها العسكرية والسياسية وأن تفرض عليها قواعد عسكرية وأن تستخدم أراضيها لخدمة المخططات العدوانية للدول الأطراف في منظمة حلف شمال الأطلسي . ان الاتحاد السوفياتي يعارض بقوة اية محاولات لتقسيم افريقيا الى مناطق نفوذ لأية دول امبريالية أو تحويل القارة الى ساحة للمواجهة أو " الحرب الباردة " .

ان الاتحاد السوفياتي يحيد أن تكون افريقيا حرة، حيث يمكن أن يسود فيها الاستقرار والسلم، وهما شرطان لازمان وأساسيان بالنسبة لأنشطة بناءة لخدمة شعوب افريقيا ، وتعزيز تعاون هذه الشعوب الأخرى، والمساعدات المتبادلة . ونحن نحيد وحدة افريقية سليمة تستند على المثل النبيلة والعدالة التي جرى التعبير عنها في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وميثاق الأمم المتحدة .

ان الاتحاد السوفياتي يقدر كثيرا الجهود البناءة من جانب البلدان الافريقية من أجل السلم، ومن أجل تحويل افريقيا الى منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم .

وفي التهاني التي بعث بها السيد بريجينيف رئيس مجلس الهريزيد يوم للسوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي الى دول وشعوب افريقيا بمناسبة يوم تحرير افريقيا أكد على :

” اننا نعتبر تفاعلنا على الساحة الدولية مع الدول المحررة في افريقيا عاملا هاما في العلاقات الدولية المعاصرة، والاتحاد السوفياتي سوف يواصل على نحو متسق متابعة التعاون مع الدول المتحررة فضلا عن تعزيز تحالفه مع حركات التحرر الوطني .”

ان الاتحاد السوفياتي مقتنع بأن التعاون المستمر والمتنامي بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة ينسجم ومصالح النضال من أجل التحرير الكامل لافريقيا والقضاء على بقايا العنصرية والفصل العنصرى ومهام تعزيز السلم والأمن الدوليين .

الآنسة سولسبي (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني الحديث نيابة عن الدول العشر الأعضاء في المجموعة الأوروبية .

ترحب حكومتنا بادراج هذا البند في جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين حيث يتيح لنا فرصة طيبة لاستعراض مستوى التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . ونحن نشعر بالامتنان لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/36/317 والذي يتضمن معلومات مفصلة عن طبيعة هذا التعاون في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاعلام والنشر .

ونحن في أوروبا ندرك بصفة خاصة مزايا التعاون الاقليمي ، ونشعر بالتشجيع من الطريقة التي تعمل بها الدول الافريقية معا لمعالجة التحديات الخطيرة والمعقدة والعديدة التي تواجهه القارة الافريقية اليوم . ونحن نؤيد الجهود التي تقوم بها الكثير من وكالات الأمم المتحدة لتعزيز

وتكثيف مساعداتها لمنظمة الوحدة الافريقية . وهذا بدوره سيعين منظمة الوحدة الافريقية على تحقيق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ان الدول الأعضاء في المجموعة الاوروبية ما زالت مقتنعة اقتناعا جازما بأن المشاكل الافريقية يمكن أن تحل بأفضل طريقة من خلال حلول افريقية تضعها دول تلك القارة، وعلى الدول الافريقية أن تكون قادرة على تحديد مستقبلها في اطار منظمة الوحدة الافريقية وبمناخ عن أي تدخل خارجي . ونؤكد من جديد تأييدنا لعمل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية في دعم استقلالها

الوطني في المجالات الاقتصادية والسياسية . وستواصل الدول العشر العمل الوثيق مع كل البلدان الافريقية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا السياق فان الدول الأعضاء على علم بأحكام اتفاقية لومبي الثانية التي تربط المجموعة الاوروبية بالعديد من البلدان في افريقيا ومنطقة الكاريبي ومنطقة المحيط الهادي . والدول العشر ترحب أيضا بنتائج المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة للاجئين في افريقيا الذي عقد في جنيف في نيسان /ابريل من هذا العام، وقد أسهمت فيه الدول الأعضاء في المجموعة الاوروبية ونحن واثقون من أن الروابط الوثيقة للصدقة والتعاون بين الدول العشر وكل أعضاء منظمة الوحدة الافريقية ستنتقل من قوة الى قوة أعظم في السنوات القادمة .

السيد لجوايالا (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أتحدث حول هذا

الموضوع بوصفي رئيسا للمجموعة الافريقية لهذا الشهر .

واسمحوا لي أن أبدأ بتأكيد التزام افريقيا القاطع من جديد وايمانها بمقاصد ومبادئ الأمم

المتحدة كما هي واردة في ميثاقها .

ان التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ليس فقط حلما نعتز به ولكنه حقيقة

نحياها تولدت من وحدة عالمنا والتكافل بيننا . ونحن في منظمة الوحدة الافريقية عازمون على جعل

هذا التعاون يعمل لصالح مجتمعتنا العالمي .

ان منظميتنا قد تعاونتا دائما في مختلف الجهود ، وقد ذكرت هذه الجهود في تقرير

الأمين العام . ففي الميدان السياسي فان الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية عملتا معا

وتواصلان العمل معا سعيا لايجاد حلول لمشاكل الجنوب الافريقي . ان الكفاح ضد الفصل العنصري

والاضطهاد العنصري في الجنوب الافريقي هو كفاح مشترك للمنظمتين ، كما هو الحال بالنسبة

للكفاح من أجل تحرير ناميبيا .

وفي الميدان الاقتصادي فان الأمم المتحدة كانت دائما شريكا نشطا مع منظمة الوحدة الأفريقية في التنمية الاقتصادية للقارة الأفريقية . ان الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة بصفة خاصة قد أسهمت الى حد كبير في التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية في جهود التنمية الشاملة لأفريقيا بما في ذلك جهود تنمية تلك الحركات في جنوب قارتنا التي مازالت تكافح من أجل تحرير بلادها . ان كلا من برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيرها ، قد أسهمت الى حد كبير في تنمية القارة الأفريقية .

كل هذا ينطبق أيضا على الاسهام، الذى يستحق الثناء، الذى قدمته وتقدمه الوكالات الانسانية التابعة للأمم المتحدة مثل مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) والمفوضية العامة لشؤون اللاجئين . ان معاناة اللاجئين، الذين يوجد الملايين منهم في قارتنا، كان ممن الممكن أن تكون أسوأ مما هي عليه الآن لولا الجهود الدؤوبة لتلك الوكالات . وتصدق هذه الحقيقة على معاناة الأطفال الأفريقيين وأمهاتهم لولا العناية والمحبة الحانية من منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) . ان الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تعاونتا بطريقة وثيقة فسي الاعداد لعقد المؤتمر العالمي الخاص بمساعدة اللاجئين في افريقيا .

انني لا أستطيع أن أفعل أكثر من أن أؤكد على ما هو بديهي ، ان منظميتنا متحدتان بوحدة الهدف وهو التعاون على المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، واحترام الكرامة الانسانية، وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية . ووفقا لخطاب فخامة الرئيس دانييل آراب موى أمام الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة الذى جاء فيه :

" ان دستورنا في القارة الأفريقية مستلهم من نفس المبادئ السامية الخاصة بتسيير الأمور الانسانية، وان قارتنا تشارك الأمم المتحدة الايمان بأن أنبل القضايا الخاصة بالتنمية

ومصير البشرية يجب أن ترسى على حصن السلام" . (A/36/PV.11,p.3-5)

وهذه المبادئ تلتزم بها افريقيا التزاما مؤكدا لارجوع فيه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الجمعية سوف تتخذ مقرا حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.19 and Corr.1 . وتقرير اللجنة الخامسة حول الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار واردة في الوثيقة A/36/793 .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتمد مشروع القرار A/36/L.19 and Corr.1 ؟

اعتمد مشروع القرار . (القرار ٣٦ / ٨٠)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سأدعو الآن الممثلين الذين يرغبون في تعليـل تصويتهم . ان تعليـل التصويت سيكون محـددا بعـشـر دقائـق .

الآنسة سولسبي (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : لقد شاركت المملكة المتحدة في توافق الآراء حول هذا القرار للأسباب التي أهديتها في بياني الذي أدليت به نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوربي في المناقشة العامة حول هذا الهند ونحن نؤيد بلا شرط فكرة التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والهيئات المعنية بالأمم المتحدة . ومع ذلك ، هناك بعض الأحكام في القرار التي تثير صعوبات لوفد بلادي . اننا نود — على وجه الخصوص — أن نؤكد من جديد رأينا بأن الجمعية العامة من ناحية المبدأ يجب ألا توافق على مقررات اتخذت في محافل أخرى غير محافل الأمم المتحدة .

السيد أدلمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : لقد كانت

الولايات المتحدة الأمريكية مؤيدة قوية لجهود منظمة الوحدة الافريقية لتعزيز التعاون الاقليمي ، ونحن نفخر بالتشجيع الأمريكي المبكر لانشاء منظمة الوحدة الافريقية ونشعر بالسرور لتأييدنا المتصل للمنظمة ومبادئها التوجيهية وهي : حرمة الحدود ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتسوية السلمية للمنازعات وهي مبادئ تعززها الولايات المتحدة الأمريكية .

ان الولايات المتحدة تحيي الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الافريقية في العام الماضي لايجاد حلول اقليمية للمشكلات الاقليمية تحت القيادة الحكيمة والنشيطة للرئيس دانيال آراب موى . ان وساطة منظمة الوحدة الافريقية الناجحة في النزاع على الحدود بين الكاميرون ونيجيريا وجهودها

عن طريق اللجنة التنفيذية التابعة للمنظمة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية ، ومبادرتها لاستعادة السلام والاستقرار في تشاد تستحق الثناء الخاص . ونحن نحبي منظمة الوحدة الأفريقية ورؤسها على ما بذلاه من جهد صادق بالرغم من المصاعب الجمة التي اعترضت طريقهما .

وترحب الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار التعاون بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الأفريقية ، من أجل تعزيز المبادئ التي أقيمت عليها المنظمتان . وتأسيسا على هذا فان الولايات المتحدة الأمريكية أيدت تأييدا تاما المقرر الذي اتخذته الجمعية هذا العام والذي طلبت فيه من الأمين العام للأمم المتحدة أن يساعد منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة التنفيذية الخاصة بها فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، وقد أيدنا تأييدا تاما أيضا عملا آخر يستحق التقدير في مجالات التعاون بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الأفريقية في المؤتمر الدولي الخاص باللاجئين الأفارقة الذي عقد في نيسان / ابريل الماضي في جنيف . ان المشاركة النشطة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية كانت من أول الأعمال التي قامت بها حكومة ريفان هنا في الأمم المتحدة . ان مساهمة أمريكا بـ ٢٨٥ مليون دولار لتقديم الغذاء والكساء والمأوى لمساعدة ضحايا المجاعة شكّلت أكثر من نصف إجمالي المبلغ الذي تبرعت به كل الأمم . وعلى نفس القدر من الأهمية بل من الأهم أنه برهن بطريقة محددة على تأييدنا للأمم المتحدة وللمنظمة الوحدة الأفريقية .

وبسبب تأييدنا القوي لمبادئ منظمة الوحدة الأفريقية ، شاركت الولايات المتحدة هذا العام في توافق الآراء الخاص بالقرار الوارد في الوثيقة A/36/L.19 and Corr.1 . واذا فعلنا ذلك نرى أنفسنا مضطرين لاسترعاء الانتباه الى بعض مواضع القرار التي لدينا تحفظات قوية بشأنها .

فيما يتعلق بالفقرتين ٨ ، ٩ من الديباجة ، والفقرة ١١ من المنطوق الخاصة بخطة عمل لاغوس ، والاستراتيجية الدولية للتنمية فان موقف الولايات المتحدة الأمريكية حول القرارات التي تمت الموافقة عليها في الدورة الاستثنائية السادسة معلومة جيدا وبقيت دون تغيير . وفيما يتعلق بالفقرة ١٢ من الديباجة والفقرة ٢١ من المنطوق فاننا نعارضهما بقوة ويجب ألا يكون هذا باعثا على الدهشة لأننا سبق أن أوضحنا رأينا القوي ومؤداه أنه من غير الملائم كلية للأمم المتحدة أو لأي من وكالاتها المتخصصة أن تقدم اعتمادات الأمم المتحدة لحركات التحرير . ان محاولة ربط وكالات

الأمم المتحدة المتخصصة بقضايا أو مجموعات سياسية يربك ويقوض من فعالية هذه المنظمات في قيامها بالأعمال التقنية والانسانية النبيلة التي أنشئت من أجلها . ان هذه الوكالات يجب أن يسمح لها بمواصلة برامج المساعدة للشعوب التي تحتاجها فعلا دون أن تتورط في منازعات سياسية. ان اضافة الصبغة السياسية على نشاطها لا يعرض للخطر فعالية أنشطتها فقط ، ولكن يعرض للخطر تماما التأييد الأمريكي للأمم المتحدة .

ان الاشارة في الفقرة ١٣ من الديباجة ، والفقرة ١٢ من المنطوق الى " أعمال العدوان " لا يمكن بأى حال أن تطفى على السلطة التقليدية لمجلس الأمن في قيامه بمسؤولياته وفقا للمادة ٣٩ من الميثاق .

وأخيرا ، أود أن أؤكد من جديد رأينا وهو أن أى نفقات اضافية بموجب هذا القرار يجب أن تتم في اطار الموارد الحالية .

أود أن أختتم حديثي بأن أعبر عن أملنا في أن تؤدي المشاورات المسبقة في العام الماضي الى قرار يجعل الولايات المتحدة الأمريكية في موقف يسمح لها بتأييد القرار بقوة دون تحفظ كما أيدنا الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

السيد شيفر (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : ان جمهورية

المانيا الاتحادية شاركت في توافق الآراء حول هذا القرار للأسباب التي قدمناها في بيانات الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، في المناقشة حول البند ٢٩ .

ان وفد بلادى يرحب بالدور المتعاظم لمنظمة الوحدة الافريقية في المجتمع الدولي ويؤيد بلا شروط التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية وأجهزة الأمم المتحدة ذات العلاقة .

ومع ذلك ، فان بعض الأحكام في القرار A/36/L.19 and Corr.1 تشير صعوبات لوفد بلادى .

اننا نود أن نؤكد من جديد رأينا بأن الجمعية العامة لا يجب من حيث المبدأ أن توافق على مقررات تتخذ في محافل أخرى غير محافل الأمم المتحدة .

السيد جويدوني (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الوفد الفرنسي شارك في توافق الآراء حول مشروع القرار A/36/L.19 and Add.1 للاسباب التي أهداها الممثل الدائم للمملكة المتحدة نيابة عن الدول العشر في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . اننا نؤيد مبدأ التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية وبين أجهزة منظمة الأمم المتحدة دون أى تحفظات . ومع ذلك ، فان بعض العناصر في القرار الذي تمت الموافقة عليه تثير صعوبات معينة. ولذلك فان وفد بلادي يود أن يصبر عن تحفظات بالنسبة للأحكام الواردة في الفقرتين ٦ و ٧ من القرار اللتين لهما آثار مالية من الصعب السيطرة عليها .

الآنسة دي بروني (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): ان بلجيكا مثلها مثل الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي ، تؤيد أية مبادرة اقليمية يمكن أن تساعد القارة الافريقية على حل مشكلاتها . ان التنسيق بين أنشطة منظمة الوحدة الافريقية وأنشطة أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة مفيد للغاية . لذلك ، فان بلجيكا تشارك في توافق الآراء بشأن هذا القرار للأسباب التي وردت في البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الدول العشر .

السيد كان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالانكليزية): يود وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن يؤكد من جديد تأييده الكامل للقرار المتعلق بالتعاون فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

ان التعاون بين هاتين المنظمتين اتضح نجاحه بصفة خاصة في تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وازاء تصاعد الأعمال العدوانية التي يرتكها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ضد دول افريقية ذات سيادة ، والارهاب الوحشي الممارس ضد الأغلبية السوداء ، وتزايد النزعة العسكرية والسعي نحو الحصول على الأسلحة النووية ، فان تنفيذ المطالب الوارد في الفقرة ٤ من منطوق القرار لمضاعفة جهود المنظمتين للقضاء على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري يعتبر أمرا له أهمية خاصة .

ومما لا يمكن تجاهله محاولات الدوائر الامبريالية عمل كل ما من شأنه منع تعزيز الوحدة الافريقية على أساس من مناهضة الاستعمار . ان هذه هي الدوائر التي تتحدى قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وتستمر في التواطؤ مع نظام الفصل العنصري بلا هوادة ، هذا النظام الذي يسلب الشعوب والثروات الطبيعية لافريقيا وناميبيا باجراء محاولات محمومة لزيادة عدد القواعد العسكرية في افريقيا . وبما أنهم يتمسكون بأرباحهم وامتيازاتهم على حساب الشعوب الافريقية، فانهم لا ينجحون من أي عمل مهما كان وضيعا للتشهير بالكفاح العادل لحركات التحرر ، كما أنهم يوجهون حملتهم هذه الى الشعوب التي تؤيد هذا الكفاح بكل اخلاص .

ان النداء الوارد في الفقرة الحادية والعشرين من القرار الموجه الى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة لاستمرار مساعداتها لحركات التحرر الوطني يحظى بتأييد جميع الذين يسعون الى القضاء على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري . ان عزم الشعوب الافريقية على انهاء الاستغلال

(السيد كان ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية)

الاستعماري والقهر ، وعلى التنمية في سلم وأمن دون أي تدخل من الخارج ، يحظى بالتأييد المطلق من بلادى .

ان أنشطة منظمة الوحدة الافريقية لتعزيز التعاون فيما بين الدول الافريقية وحل المشكلات الملحة للقارة أمر تقدره بلادى . وسوف نستمر في المستقبل في تعزيز وتعميق علاقاتنا مع الدول الصديقة وفي التعاون المثمر مع الدول الافريقية .

السيد كوروما (سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أشكر الجمعية لاعتمادها القرار بالتوافق العام في الرأي .

فيما يتعلق بالفقرة ٢١ من المنطوق ، أود أن أذكر أن تعاون الوكالات المتخصصة مع حركات التحرر بصورة خاصة كان يتسم بطابع انساني . وما لم يعتبر التعاون مع اللاجئين في اطار حركات التحرر أمرا نبيلًا ، فاننا لا نرى ما الذي يمكن أن نصفه " بالنبل " ، لقد رأيت أنه من الضروري أن أوضح ذلك في هذا الموقف .

ثانيا ، أود أن أقول أن تعريف العدوان من قبل مجلس الأمن يجب ألا يكون متقلبا ، ولو أن ذلك من السلطة التقديرية للمجلس . وبالنسبة لنا ، فانه قد تم تعريفه وينبغي أن يتم تعريفه وفقا لميثاق الأمم المتحدة . لقد أردت أن أوضح هذا الموقف باسم وفد بلادى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هكذا نكون قد انتهينا من نظرنا للبند ٢٩ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٠٠